

التحديات التي تواجه القطاع الخاص في تمكين السعوديين لشغل وظائف رؤية ٢٠٣٠

احمد بن علي السويلم

ورقة عمل مقدمة لملتقى

لقاءات الرياض ٢٠١٩

الذي ينظمه

« صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) »

للفترة ٢٦-٢٨ جمادى الآخرة الموافق ٣-٥ مارس ٢٠١٩م

المحتويات

- واقع حال سوق العمل في المملكة
- وظائف المستقبل ورؤية ٢٠٣٠
- المشاريع العملاقة واحتياجاتها من الجدارات
- المتطلبات والمهارات المستقبلية
- أهمية التوطين ومبادرات القطاع الخاص

تقديم

من الواضح أن فجوة عدم التوازن في سوق العمل السعودي تتزايد تدريجياً يوماً بعد يوم، فقد ارتفعت نسبة البطالة إلى ١٢,٩% للربع الثالث من العام ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٢,٨% للعام ٢٠١٧، وذلك وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء، وفيما يلي أبرز ملامح واقع سوق العمل للعام ٢٠١٨:

- ❖ ارتفع عدد العاملين السعوديين بنسبة ١,٥% للربع الثالث من عام ٢٠١٨ مقارنة بنفس الفترة للعام ٢٠١٧، فمن 3.06 ملايين عامل ارتفع إلى 3.11 ملايين للعام ٢٠١٨ بواقع تشغيل جديد خلال العام وصل إلى 46,243 عاملاً.
- ❖ تراجع عدد العاملين غير السعوديين من 10.93 ملايين عامل عام ٢٠١٧ إلى 9.578 ملايين عامل للعام ٢٠١٨ وبمعدل ١٢,٦% خلال عام واحد: أي نقص عدد العاملين بسوق العمل بحدود 1,386,465 عاملاً.
- ❖ ارتفع عدد المتعطلين السعوديين بنسبة ١٤,٤% للربع الثالث من العام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧؛ أي بواقع 107,621 عاملاً.
- ❖ تراجعت العمالة المنزلية من مجمل العمالة الوافدة من 2.42 مليون عام إلى 2.37 مليون عامل للعام ٢٠١٨؛ حيث شكلت نسبة ٢٤,٨% من مجمل العمالة غير السعودية الوافدة.

خلاصة أهم مؤشرات سوق العمل بالمملكة

أهم مؤشرات سوق العمل ٢٠١٧ و ٢٠١٨ م

المؤشر/ السنة	Q3 / 2017	Q3 / 2018
العاملون السعوديون	3,063,744	3,109,987
العاملون غير السعوديين	10,964,320	9,578,055
مجموع العاملين بالمملكة	13,758,064	12,688,042
المتعطلون السعوديون	745,148	852,769
نسبة البطالة بين السعوديين	%12.8	%12.9
السعوديون الباحثون عن العمل	1,231,549	923,504
العمالة المنزلية من مجمل العمالة الوافدة	2,419,827	2,371,390
حجم سوق العمل بالرياض مقارنة بالمملكة	30.1% النسبة من سوق العمل بالمملكة	3,917,767

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مسوحات سوق العمل، الربع الثالث للعام ٢٠١٨م و٢٠١٧م.

اجمالي قوة العمل للسعوديين حسب المستوى التعليمي مقارنة بالاجمالي للعام ٢٠١٨

النسبة لاجمالي سوق العمل %	نسبة السعوديون %	مستوى التعليم
0.8	0.8	أمي
1.0	1.1	يقرأ ويكتب
3.7	3.9	الابتدائية
10.4	10.6	المتوسطة
10.4	10.8	الثانوية أو ما يعادلها
13.3	13.5	دبلوم دون الجامعة
50.1	50.6	بكالوريوس
4.1	6.7	دبلوم عالي/ ماجستير
2.4	1.4	دكتوراه
0.6	0.5	لم يحدد
100	100	الاجمالي
1,222,919	1,173,519	المجموع

الخلاصة

- ❖ تقترب نسبة العاملين السعوديين في السوق لمن هم حملة الشهادات الجامعية فأدنى من مستوى الطلب العام لسوق العمل بالمملكة؛ مما يعني وصول السوق الى حدّ الاشباع، خاصة اذا علمنا أن نصف المتعطلين في سوق العمل حاليا هم من الجامعيين.
- ❖ أما لحملة الدبلوم العالي والماجستير فيزيد عدد السعوديين العاملين بالسوق عن الطلب الكلي له؛ مما ينبئ بتزايد البطالة فيما بينهم في المستقبل القريب والمتوسط.
- ❖ تشير المعلومات الى أن السوق ما زال بحاجة لحملة الدكتوراه من السعوديين، حيث يتضح أن نسبة تشغيلهم أقل نسبيا من مجمل الطلب بالسوق.

المتعطون السعوديون عن العمل حسب المستوى التعليمي للعام ٢٠١٨	
النسبة %	المستوى التعليمي
0.9	أمي ويقراً ويكتب
8.3	ابتدائي ومتوسطة
32.08	ثانوية
7.6	دبلوم دون الجامعة
50.1	بكالوريوس
0.98	دراسات عليا
100	المجموع

الخلاصة

- نصف العاطلون عن العمل السعوديون هم من حملة الشهادة الجامعية الأولى وبنسبة 0,1% من أعداد المتعطلين.
- يأتي حملة الثانوية العامة بالدرجة الثانية من نسبة المتعطلين عن العمل وبنسبة 32,1%.
- من الواضح أن البطالة هي بين حملة الشهادات عموماً في سوق العمل، وستتفاقم مستقبلاً مع تزايد أعداد الخريجين من الجامعات.

الأسباب للواقع الحالي:

- تزايد العرض من حملة الشهادات لسوق العمل بسبب ارتفاع الطلب على التعليم الجامعي، وتراجع الطلب على التعليم التقني والمهني لضعف السياسات والبرامج الداعمة له، والمعززة لنجاحه.
- عدم تناسب المناهج التعليمية مع احتياجات سوق العمل، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا التطبيقية، والمستجدات على ساحة سوق العمل؛ وذلك جزاء القصور في التعاون المتواصل فيما بين الجامعات والقطاع الخاص والقطاع العام في اطر التدريب للطلاب وللخريجين واعادة تأهيلهم للعمل المطلوب.
- لا توجد آلية مؤسسية للتعرف على احتياجات سوق العمل من الناحية العملية والنوعية، وعدم وجود جهة فاعلة يمكنها تمثيل قطاعات الأعمال المختلفة.
- ضعف استجابة مكاتب العمل ووزارة العمل لحاجة السوق المحلي من العمال السعوديين وعدم القدرة على دمجهم في سوق العمل بوقت مبكر.

وظائف المستقبل ورؤية ٢٠٣٠

تتطلع رؤية المملكة ٢٠٣٠ الى توليد فرص العمل للشباب من خلال تحفيز النمو الاقتصادي ضمن مجموعة متلازمة من الأطر والبرامج:

الأول: تطوير وتنمية مشروعات البنية التحتية داخل المملكة وربطها بدول الجوار.

الثاني: انشاء المشروعات الكبرى بالتعاون مع المستثمرين الأجانب ومع المؤسسات الدولية الممولة للدول الصديقة.

الثالث: تشجيع أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعمها فنيًا وماليًا بحيث تشجّع الشباب العاطل عن العمل من بدء مشروعاتهم الخاصة (التشغيل الذاتي).

رابعًا: اعادة هيكلة سوق العمل بهدف احلال العمالة السعودية محلّ العمالة الوافدة؛ وذلك من خلال السياسات العمالية المتبعة، وبرنامج التوازن المالي.

المشاريع العملاقة التي تتطلع الرؤية الى انشائها بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية المستثمرة ومع المؤسسات الدولية الممولة سوف تكون المحرك الفعّال والنقلة النوعية لسوق العمل السعودي. وعليه، يتمثل أثرها في الآتي:

- ❖ ظهور مشروعات بُنيوية في اقتصاد المملكة تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وتحافظ على اقتصاد المملكة في البقاء ضمن مجموعة دول العشرين G20.
- ❖ ستساعد تلك المشروعات على تعزيز دور المملكة المحوري في المنطقة، من حيث جذب الكفاءات للعمل بتلك المشروعات، ونقل التقنية رفيعة المستوى، وبالتالي توفير ونتاج سلع وخدمات جديدة الى السوق المحلي والسوق الدولي.
- ❖ ستفتح تلك المشروعات من خلال السلع والخدمات المنتجة عددا كبيرا من فرص العمل للسعوديين وللدول المشاركة والصديقة، مما سيعزز التشغيل، ويقلل من اعداد العاطلين عن العمل.

من الواضح أن طبيعة وهيكـل الطلب على العمالة في المستقبل القريب سوف يتغير بحكم الواقع التالي:

- التنافس على التطور التقني للانتاج الدائر في العالم وبدون توقف، وخير مثال على ذلك الصناعات الذكيّة كالروبوتات، وصناعات تقنية النانو، وغيرهما.
- المشاريع العملاقة الجديدة على المستوى الدولي التي تعمل المملكة عليها، والتي في جزء كبير منها مشاريع جديدة على الاقتصاد مما سيكون لها ميزة استراتيجية في توليد القيمة المضافة الحيوية للاقتصاد.

وفي المستقبل القريب سنجدُ طلبا مختلفا على المهارات الواجب توفرها بالعمالة جرّاء التطورات التي تشهدها اقتصادات العالم، والتنافس المحموم على التقنيات الأحدث لانتاج السلع والخدمات، وتوليد القيم المضافة للاقتصاد، ومثال تلك التغيرات في هيكل الطلب على القدرات والمهارات العمالية التالي:

- ❑ انحسار دور العمال غير المهرة في كثير من المشروعات التنموية، وخاصة الزراعة، والتشييد والبناء، وخدمات المال والأعمال، والتعدين، والصناعات الحرفية واليدوية.
- ❑ انحسار عمالة السكرتاريا والطباعة، والسياسة، والاستعلامات، وخدمات والأعمال الادارية، وأعمال الاشراف والمتابعة، وتقليص الوظائف الاشرافية كرؤساء الاقسام ومدراء المديریات، والمساعدون للوظائف العليا، والأعمال المكتبية غير التقنية، وأعمال المحاماة والمحاسبة التقليدية وغيرها.
- ❑ استمرار الطلب على الحرف الفنيّة والمهنية المتخصصة، وخاصة أعمال الصيانة للالكترونيات، والكهربائيات، وأعمال صيانة التدفئة والتبريد، والمياه، والطرق والجسور وغيرها من الأعمال الانشائية العامة، والخاصة.

سوف يزداد الطلب على المهارات والجدارات التالية:

١. الأعمال ذات القدرات العالية: تقنية المعلومات، والاتصالات، وخبراء التصنيع، والابتكار.
٢. عمال الانتاج المهرة يدويا وفنياً لكافة القطاعات كونهم هم الأساس العملي لانتاج وصيانة الأدوات والمعات الصناعية الحيوية.
٣. الشهادات التقنيّة والمهنيّة المتخصصة بغض النظر عن درجتها (جامعية أو دراسات عليا)، وخاصة مجالات الحاسوب، والالكترونيات، والكهربائيات، وتقنية تحلية المياه، والشهادات التي تمزج أكثر من اختصاص (مثلا : هندسة وقانون، اقتصاد ومال وقانون، علم نفس وسياسة وقانون، طب وقانون، صيدلة وتسويق..الخ).
٤. الاعمال الاستشارية المتقدمة والدولية؛ الاقتصادية، والمالية، والقانونية، وحقوق الانسان، والتبادلات التجارية الدولية، والأنظمة المبرمجة العالمية كوسائل التواصل الاجتماعي، والانترنت العالمي الجديد (تحت التطوير والتجربة)، والعلاقات الاقتصادية الدولية ، وفضّ نزاعاتها..الخ.
٥. الأعمال الهندسية عالية التقنية والمبرمجة، والأطباء الاخصائيون و الجراحون بدون عمليات تقليدية، وغيرها من الأعمال المعتمدة على التقنية المتطورة.
٦. الأساتذة المتمرسون بالتعليم بالتقنيات الحديثة التي تتطور بين فترة وأخرى، سواء لطلبة المدارس أو الجامعات، او التعليم المهني أو التقني، وأساليب التدريب والتعليم عن بعد باستخدام الوسائل المطورة.

في الواقع، تتفاعل آليات العمل للتوطين والمبادرات للقطاع الخاص من خلال الأعمال التالية:

- يعمل القطاع الخاص على توظيف حاجته من العاملين بالشواغر المتاحة لديه، ويساند هذا القطاع، ممثلاً بالغرف التجارية والصناعية، القطاع العام في تحقيق توجهاته التنموية مع الحفاظ على مصلحة.
- تسعى الغرف دائماً لاتخاذ الدور التشاركي مع الحكومة بدءاً برسم السياسات الاقتصادية وتشريعاتها، وانتهاء بتحديد الشروط والقيود على العمالة، وفرض الرسوم بما يحافظ على استدامة أعمالها في السوق.
- إن سياسة التوطين التي تسعى الحكومة الى الحفاظ عليها، تؤخذ على محمل الجدّ والاهتمام من مؤسسات الأعمال، إلا إنه أحياناً يتم تطبيق بعض السياسات والقرارات المفاجئة مما يربك عمل القطاع الخاص، وتعلو بعض أصواته للتخفيف من وطأة الآثار السلبية لتلك القرارات، وخاصة فيما يتعلق: بالرسوم وتقييد العمالة الوافدة على المؤسسات العاملة، والتي هي بنهاية الأمر تؤثر سلبياً على الاقتصاد برمته.
- تبادر الغرف في ربط الباحثين عن العمل مع حاجات سوق العمل، فتدعو مؤسسات الأعمال سنوياً الى تقديم الشواغر لديها، وتقوم الغرف بعقد البرامج التدريبية التي يحتاجها الشباب لمواءمة مهاراتهم مع ما هو مطلوب للعمل، وبالتالي القيام بتنسيق التوظيف لدى الشركات ومؤسسات الأعمال، وهذا يعدّ من المبادرات الفاعلة والحيوية التي تعقدتها غرفة الرياض وبشكل مستمر بالتعاون مع كافة الأطراف بهدف تشغيل الشباب العاطلين عن العمل.

يواجه جيل الشباب اليوم عالمًا يتغير تغيرًا جذريًا، فعدد من وظائف العالم عرضة لخطر الانقراض بسبب تزايد أتمتة العمليات في العقود المقبلة ، وعليه هناك مجموعة من المرئيات والتوصيات التي ستساعد على مواءمة حال العرض مع الطلب في سوق العمل:

١. لمعرفة نوع وطبيعة الاختصاصات المطلوبة مستقبلا يجب اعداد دراسات متتابعة لاحتياجات سوق العمل بالتعاون مع الغرف التجارية والصناعية والقطاع العام من أجل اعادة النظر المتواصل بالاختصاصات والمهارات المطلوبة بهدف البناء السليم لسدّ الفجوة بين العرض والطلب المستهدف.
٢. تعاون كافة الأطراف لاعادة تأهيل وتدريب الخريجين من حملة شهادة الثانوية، والكليات دون الجامعة، وكذلك الجامعيين وفقا لحاجات مؤسسات الأعمال، سواء من الناحية الفنية التخصصية أو من النواحي العامة : الادارية وشؤون الموارد البشرية، وثقافة العمل وبيئته، والاتصال والتواصل مع الغير... الى غير ذلك من المهارات والقدرات.
٣. رسم خطة على مستوى مناطق المملكة لتأهيل وتدريب الباحثين عن العمل، وتطوير مهاراتهم بما يتوافق وطلب منشآت الأعمال بالقطاع الخاص لتلك الوظائف، وقد تقدمت الغرفة سابقا بمبادرة لانشاء " مجلس للتوطين" من أجل مأسسة العمل على مواءمة الخريجين مع سوق العمل، ولتحقيق غاية التوطين للسعوديين، وتخفيف حدة البطالة فيما بين الشباب من حملة الشهادات.

٤. تنطوي التكنولوجيا الجديدة على خطر داهم يتمثل في عدم توفير فرص عمل توازي ما يتم الاستغناء عنه من وظائف في هذا القطاع، وذلك جزاء التحولات بين الصناعات وطبيعة العمل المتغيرة داخلها، ولذلك سيزداد الطلب على المهارات عالية المستوى وستفقد العديد من الوظائف ذات المهارات المنخفضة والمتوسطة أهميتها، مما يترتب على الحكومة وبالتعاون مع الغرف ومؤسسات الأعمال مواكبة تلك التغيرات، واعادة تأهيل كوادرها بما هو مستحدث.

٥. لا يمكن اكتساب المهارات اللازمة، وتوفير مستقبل متساو للجميع، إلا عن طريق التعليم والتدريب عالي المستوى للجميع ، وتسخير التكنولوجيا من أجل التعليم والتعلم بما يوفر فرصاً ضخمة لتطوير التعليم على جميع المستويات.

٦. تعزيز أداء الأنظمة التعليمية من خلال السعي إلى التركيز على النتائج ، والتعلم من أفضل الأنظمة المرتكزة على تحقيق النتائج في مختلف القطاعات.

٧. التركيز على التأهيل المهني المنهجي لكل من الوظائف التعليمية وغير التعليمية في مجال التدريس من خلال تحسين تدريب اساتذة الجامعات، والمعاهد، والمعلمين وتقديم الدعم والاهتمام به ولهم.

خفة الرياض

Riyadh Chamber

www.riyadhchamber.org.sa